مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: ممانعات إعاد القدرة الإستراتيجية العراقية بعد عام 2003 (رؤية تحليلية)
اسم الكاتب: م.د. صلاح مهدي هادي الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/337
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ممانعات إعادة القدرة الإستراتيجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

(رؤية تحليلية)

م.و. صلاح مهدي هادي الشمري(*)

الملخص :

كان وما يزال موضوع إعادة بناء القدرة الإستراتيجية للعراق بعد الاحتلال والغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م أحد المسائل المثيرة للجدل والسجال والنقاش الحاد ، إذ يثير جملة اشكالات سياسية بالدرجة الأولى ، واجتماعية واقتصادية وعسكرية وأمنية . ونقول سياسية بالدرجة الأولى لأن المناخات والأحوال السياسية تؤدي دوراً كبيراً وفاعلاً إلى جانب عوامل أخرى مكملة لها . والسؤال المهم الذي يطرح هنا ، هو : كيف يمكن للكتل السياسية الحاكمة الانتقال إلى مرحلة إعادة البناء بدون تحفظات؟، ومن اجل الإجابة عن هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، إذ يتناول الأول: مفهوم القدرة وأنواعها . ويتناول المحور الثاني: علاقة القدرة بالإستراتيجية وأبعادها. في حين يتناول المحور الثالث : الممانعات (الداخلية، والخارجية) التي تواجه بناء القدرة الإستراتيجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م .

وتنتهي الدراسة باستنتاجات تتضمن توصيات للنهوض بالقدرة الإستراتيجية العراقية.

المقدمة :

نتيجة التغيير الجذري الذي حصل في المعادلة السياسية في العراق بعد الاحتلال والغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م ، وفقدان العراق لسيادته الوطنية ، وما رافقه من تدمير للبنى التحتية نتيجة العمليات العسكرية، ومن سرق وحرق وتدمير منظم شاركت فيه اطراف داخلية، ودول (إقليمية، دولية)، والانقلاب على النمط السياسي والحياة العامة

(*)جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ـ قسم الإستراتيجية.

التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٣م ، مر العراق بـ(مرحلة اللااستقرار)، أثرت بشكل مباشر وكبير على قدراته الإستراتيجية. وكان من الضروري على "الكتـل السياسـية الحاكمة الجديدة" التي جاءت أن تعمل على وضع مشروع أو خارطة طريق للوصـول إلى الأهداف التي يجب الوصول اليها . لكن في ظل الجدل الدائر حول المشاكسـات والتناقضات بين "الكتل الحاكمة" لم تتمكن الأخيرة من رسم ملامح العراق الجديد ، إذ لا توجد هناك خريطة للمنزل السياسي العراقي الجديد ليتسنى لها معرفة موقع كل غرفة في هذا المخطط، وابعادها وما تتطلبه من مواد لإعادة البناء ووضع الأسس الرصينة من أجل إعادة القدرة الإستراتيجية للدولة العراقية .

يسعى هذا البحث إلى محاولة بلورة رؤية تحليلية حول الممانعات التي تواجـه بنـاء القدرة الإستراتيجية العراقية . كون هذه الدراسة انطلقت من تحليل الوضع العراقـي وفق المعطيات والتداعيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنيـة والاجتماعيـة وبطريقة علمية حيادية اختفى بين ثانياها مشهد يتعقد حيناً وغالباً ، وينفـرج نـادراً . فالعراق بعد عام ٢٠٠٣م واجه عملية تلكؤ في البناء بشكل سلبي ، نتيجة غياب الهمم الوطنية والغيرة الإنسانية ، وارتباط مجموعة من الازمات مع سلسلة عقد ومعضـلات على أكثر من صعيد ومجال دون إيجاد الحل المناسب أو المطلوب . وبذلك غاب العراق وغاب استقلاله الوطني وبروز ظاهرة النزعات الدينية والطائفية المتطرفة والمتعصبة والتي لم يألفها المجتمع العراقي .

من هنا وفي ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية الراهنة ، أصبح على الجميـع ادراك ان إعادة بناء القدرات الإستراتيجية هو المفتاح الوحيد للتعامل مع التهديـدات والمخاطر ، سواء أكانت تلك المخاطر (داخلية أم خارجية) ، وبدون تلك "القدرات" لا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الوطني ، ولا يمكن تعزيز مكانـة الدولـة الإقليميـة والدولية . لذا فلن يكون من الممكن الحديث عن مواجهة تلك التحديات والمخـاطر دون قراءة واضحة وترتيبات تقود نحو معرفة الصورة الواضحة لنقاط القوة والضعف ، وهو ما يعزز من أهمية الأمر وإدراجه ضمن مفهوم القدرات الإستراتيجية للدولة .

أهميـة الـدراسـة :

إن مشكلة إعادة بناء قدرة الدولة العراقية لها حضور طاغ على الساحة الداخليـة ، إذ تتصل بكل شيء ، وبتصل كل شيء بها ، حتى غدت المشكلة الأكبر الـتي تواجـه النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣م وعلى كافة المسـتويات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية والعسكرية والأمنية .. .

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة من تناولها للممانعات (الداخلية ، والخارجيـة) الـتي تواجه إعادة القدرة الإستراتيجية للدولة ، إذ فشلت كل الحكومات المتعاقبة منذ عـام ٢٠٠٣م ولحد الآن عن التعامل معها ، وبقيت تمثل عامل وهن رئيس في بنـاء الدولـة وتحقيق استقرارها ، الأمر الذي يتطلب فحصاً دقيقاً لتلك المشكلة وملاحظة الآثار التي تتركها على العراق كدولة ، والعراقيين كشعب ، ومحاولة تقديم بعـض التوصـيات في محاولة لإسقاط الممانعات والتي تسلط الضوء على الحلول إلى نواحٍ عديدة ، وتوظيف مخرجاتها في مجرى واحد .

إشكـاليـة الـدراسـة :

لا بد من إعادة البناء ، من إستراتيجية فاعلة تنتظم فيها القدرات بحاضـنة وطنيـة واضحة ، بل وأن تنشط ذاكرة القائمين عليها، بما يكفل لهم القدرة والامكانيـة علـى استثمارها على اكمل وجه .

وحمل لنا عنوان الدراسة أشكالية كبيرة اكتظت بتساؤلات عدة ، وأثارت الجـدل في محاولة للاجابة عنها ، ومن هذه التساؤلات : ما هي القدرة والقدرة الإستراتيجية ؟ وما أبرز أبعاد القدرة الإستراتيجية ؟ ، وما الممانعات التي تواجه إعـادة بنـاء قـدرة الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م داخلياً وإقليمياً ودولياً ؟ ، وهـل التوصيات المطروحة كافية وقادرة على طمأنة ما تتعرض لـه القـدرة العراقيـة مـن ارتباكات واختلالات بنائية تدفع ثمنها، فضلاً عما ينسجه ضدها الآخرون من خارجه؟.

فـرضيـة الـدراسـة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : أن القوى السياسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣م ، فضلاً عن المؤسسات لم تعمل على بناء إستراتيجية وطنية رصينة وحكم رشيد ، تفضـي إلى إعادة وتعزيز وتنمية كافة مقومات القدرة حاضراً ومستقبلاً ، فمع كل ما تعرضت له القدرة العراقية من استباحة من الداخل والخارج ، ومع كل ما تم فعله لمواجهة تلـك الممانعات التي تعيق إعادة البناء ، الا أن الجهود لم تكن تزل غير مقنعة ، خاصة في ظـل امتلاك كل مقومات القوة ، لتغدو الممانعات الملمح الأهم لهذا التدهور في إعادة تلـك القدرات .

المحـور الأول / مفهـوم القـدرة وأهميتهـا

لفهم موضوع القدرة وأهميتها ، تم تقسيم هذا المحور إلى مطلبين هما :

- المطلب الأول : مفهوم القدرة (لغة ، واصطلاحاً) .
- المطلب الثاني : أنواع القدرة .

المطلـب الأول / مفهوم القدرة (لغة ، واصطلاحاً) .

١- القـدرة لغـةً

في اللغة العربية ، تعني القدرة (الطاقة والقوة على الشيء) بمعنى الـتمكن منـه أي قدر عليه والتمكن منه .(١) كما عرف (لسان العرب) القدرة مـن لفـظ القـدير القادر، وهي من صفات الله تعالى في قوله : بسم الله الرحمن الرحيم: (إن الله على كـل شيء قدير) ،(٢) وقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم : (تبارك الذي بيـده الملـك وهو على كل شيء قدير) .(٣) ولتداخل مصطلحي (القدرة والقوة) فرق القـرأن الكريم بينهما، قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (وما كان الله ليعجزه من شـيء في السماوات ولا في الأرض إنه كان عليماً قديراً) ،(٤) ولم يقل قوياً : لأن القدرة ضـد العجز ، بينما القوة في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم : (الله الذي خلقكـم مـن ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة) ،(٥) هذه تـدل

على أن ضد القوة الضعف ، فالقوة هي أن يفعل الشيء بلا ضعف ، بينما القدرة هي فعل الفاعل بلا عجز ، يعني : أن يفعل الفاعل الشيء بلا عجز .(٦)

٢- القـدرة اصطـلاحـاً :

إن القدرة بتفسيرها الواسع هي : (مجموع الموارد والطاقات التي تمتلكها الدولـة ، ووضعها محل الاستخدام من اجل التحرك في المسرح الدولي والإقليمي بهـدف تحقيـق المصالح القومية) .(٧) بمعنى آخر هي : (كافة الموارد المتاحة التي تملكها الدولـة ، أي كافة مصادر القوة سواء أكانت سياسية ، اجتماعية ، عسكرية ، اقتصادية ...). وهذا الأمر جعل الكثير من المفكرين الإستراتيجيين ينظرون إلى القـدرة لاسـيما في تحديـد فاعلية الدولة ومكانتها وما تؤديه من وظائف وأدوار .

أما القدرة القومية للدولة ، فهي : (مقدرة الدولة على استغلال كافة قوى دفاعهـا الوطني السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والجغرافية والعلميـة والمعنويـة والتقنية في ظل إرادة وقيادة وطنية في مواجهة تهديداتها الخارجية والداخلية) .(٨)

كما ويرتبط مفهوم القدرة بالإستراتيجية الشاملة، إذ تستند القـدرة عمومـاً مـن وجهة نظر مفكري الإستراتيجية إلى : (امتلاك الدولة إمكانيات وخصـائص ومـوارد ومؤسسات معينة تشكل بمجملها مقومات القوة الإستراتيجية الشاملة ، إذ ان ضـعف أي جانب من تلك المقومات يعني عدم التمكن من حشد القوة الشاملة وبالتـالي بنـاء القدرة الإستراتيجية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في ظل أوضـاع هشـة تقود إلى تهديد الأمن القومي) .(٩) لذا فهي إحدى النتائج الإيجابيـة لتفعيـل الأداء الإستراتيجي للدولة في تحقيق أهدافها وغاياتها، إذ ان الأداء تحكمـه قـدرات الدولـة الشاملة .

من جانب آخر ، يرى استاذ العلوم السياسية (فحطان أحمد سـليمان) في كتابـه (الأساس في العلوم السياسية) أن : (القدرة تشمل القوة لأنها أشمل من كـل أنـواع التأثير ، فالقدرة هي الإمكانية القائمة على كـل الجوانـب السياسـية والاقتصـادية والعسكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ، وحتى القدرة الشخصية للحـاكم علـى ممارسة التأثير والضغط داخل الدولة ، وهي على الصعيد الخـارجي إمكانيـة التـأثير

والردع ، والتهديد باستخدام القوة والعنف في حالة عدم الانصياع لإرادة طرف مقتدر على طرف أقل اقتداراً. وإلى جانب القدرة المادية هنالك القدرة المعنوية ، أي قدرة الفرد على التأثير بحكم شخصيته ، وتمكنه من إقناع الآخرين، أو تحييد أعمالهم ، كرجال الدين والقادة والحكام) .(١٠)

وهناك من يعرفها على انها : (ممارسة عملية من خلال التوظيف والاستثمار الإستراتيجي لعوامل القوى المادية والمعنوية من لدن صانع القرار والذي يملك إرادة قوية وفكراً وعقلاً راجحاً وإيماناً راسخاً بالمبادئ التي يسعى لتحقيقها و تحويلها إلى فعل مؤثر يمكن من خلاله تحقيق مصالح الدولة العليا) .(١١) ويذهب (د. سعد حقي توفيق) إلى ربط مفهوم القدرة بـ (التأثير) في سلوك الطرف المقابل للقيام بأفعال محددة لا يقوم بها من تلقاء نفسه .(١٢)

ويرى بعض الباحثين إن مفهوم القدرة يتولد عن ثلاثية يمكن التعبير عنها بدلالة العلاقة الرياضية: (القدرة = الإرادة × القوة × الإدراك) ، فالإرادة هي مشيئة الأمة الساعية للارتقاء بقدرة الدولة عبر استثمار عناصر القوة المادية بشكل سليم يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة ، فالإراداة تولد الرغبة في العقل ، وتعبر عن المصالح الوطنية ، وتسبق القدرة التي تمثل العمل ، وتعكس الإستراتيجية التي تضمن الأهداف العليا للدولة . بذلك تكون الإرادة جوهر الفعل الحقيقي فهي مكمن القدرة وتأثيرها، ذلك أن الإمكانات والموارد المتاحة للدولة لا تتأكد قدرتها إلا في ظل إرادة واعية محركة لها . أما القوة فتعني تعبئة الطاقات وتحريكها وإبرازها إلى حيز الوجود من خلال الإرادة والقرار الإستراتيجي . أما الإدراك فيعتبر حافز الإرادة السياسية ودافعاً للدولة نحو تنمية قدراتها ، فالإدراك يرتبط بالقدرة على الاستنباط عبر ربط المعرفة بفكرة المنفعة العملية ، ويعتمد على الإحساس والتخيل .(١٣)

المطلب الثاني / أنواع القدرة .

للقدرة أنواع عدة تتمثل بالآتي : (١٤)

- القدرة الاقتصادية : هي مجموعة من الامكانات (المادية ، وغير المادية) ، (المتاحة ، وغير المتاحة) للدولة ، وتتمثل الامكانات المادية في صورتها التقليدية بالموارد المتاحة ، اما غير المادية فتشمل نظم المعلومات الادارية والاقتصادية بوصفها عناصر متفاعلة مع العناصر المادية في اطار القوة الاقتصادية وساحات تأثيرها الخارجي ، خاصة وان هيكل القوة في العلاقات الدولية لم يعد هيكلاً عسكرياً بالدرجة الاساس كما كان في السابق بل عد هيكلاً ثلاثياً مكوناً من الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية ، وتعد القدرات الاقتصادية ركيزة اساس من ركائز القدرات الإستراتيجية الشاملة للدولة .

إن القياس الشامل العام للقدرة الاقتصادية لأي دولة يكون ضمن آطار ما يطلق عليه (إجمالي الناتج القومي GENERAL NATIONAL PRODUCTION) من خلال توفيره الدعم والاسناد كون القدرة الاقتصادية تتسم بسهولة الاندماج في انماط قدرات الدولة الأخرى .

- القدرة العسكرية : والتي تمثل المظلة التي يمكن أن توفرها الدولة لحماية قوى دفاعها الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ومعنوياً وبالتالي تحقيق أمنها القومي ، وتشمل الموارد وكافة قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية الموجودة والتي هي جاهزة للاستخدام ، وتقسم القدرة العسكرية إلى قسمين تقليدية وغير تقليدية ، فضلاً عن معنويات ودوافع المواطنين .
- القدرة الدبلوماسية (السياسة الخارجية) : تعد السياسة الخارجية لأي دولة هي المحور الرئيس لقيام التعاون بينها وبين الآخرين في كل من البيئة الإقليمية والبيئة الدولية . إذ تهدف السياسة الخارجية إلى حماية الأمن القومي للدولة وبقائها وتعزيز رفاهية شعبها . ويمكن رسم السياسة الخارجية بتحديد

الأهداف والمصالح الحيوية التي تسعى إليها الدولة ويقع الأمن والسلام على رأس هذه الأهداف ، ثم رسم سياسة لتحقيقها .

- القدرة السياسية (السياسة الداخلية) : بتعريف بسيط للقدرة السياسية داخل حدود الدولة : (هو النهج الذي تتبعه الدولة بكافة هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية لتنظيم العلاقة بين أبناء الشعب من خلال نظام سياسي متوازن متحرر من أي ضغوط خارجية بهدف الوصول إلى الغاية القومية في البقاء والرفاهية والازدهار والحرية) .
- القدرة المعنوية : هي حالة نفسية وعقلية غير محسوسة تضاعف أو تخفض من حجم وقيمة بافي قدرات الدولة طبقاً لمدى ما آلت إليه هذه القدرة التي تتأثر بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع ومدى انعكاسها على أنماط السلوك فيه ، كما أنها تختلف باختلاف البيئة وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتعتبر هذه القدرة العامل الحاسم في كيفية استخدام كل عناصر القوة الشاملة للدولة ، إذ تلقي بظلالها إيجاباً وسلباً على استخدام بافي قدرات الدولة .
- قدرات أخرى في الدولة : (التقنية ، التكنولوجية ، الثقافية ، الإعلامية ، وغيرها) .

المحور الثاني / علاقة القدرة بالإستراتيجية وأبعادها

المطلب الأول / علاقة القدرة بالإستراتيجية .

تعد القدرة ظاهرة طبيعية لازمت البشرية منذ الوجود ، إذ استخدمها الفرد في مراحل تطوره للبحث عن غاياته والمتمثلة بالأمن والبقاء وتحسين احواله المعيشية . وبتطور الانسان اجتماعياً ، عمل على تنظيم نفسه وتنظيم علاقاته مع الجماعات المختلفة بشكل يؤمن له تحقيق غاياته اعلاه ، معتمداً في ذلك على مدى توافر الامكانات والقدرات .(١٥)

إن القدرة سمة لصيقة بالإستراتيجية ، ومن غير الممكن فصلها عنـها ، وفي حالـة انفصالها عنها ، تكون الأخيرة غير قادرة على تحقيق مصالحها وأهدافها وغاياتها . وهـو ما ذهب اليه الجنرال (أندريه بوفر) في تعريفه للإستراتيجية على أنها : (علـم وفـن استخدام القوة "القدرة" لتحقيق هدف السياسة) والمقصود هنـا "قـدرات الدولـة الشاملة" .(١٦)

فالإستراتيجية عملية فكرية منضبطة ، ذات مخرجات وطرائق ووسائل محددة ، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس وفي ظروف غموض البيئة الإستراتيجية. وهي تخضع لمنطق النظريـات الإسـتراتيجية ، ولعملية فكرية محددة ومنضبطة .

إن العلاقة بين القدرة والإستراتيجية لازمت اهتمام المختصين في حقل الدراسـات الإستراتيجية عبر العصور ، فهي علاقة متصلة ومتلازمة ، فمن دون القـدرة لا يمكـن الحديث عن وجود إستراتيجية ، كون القدرة هي وسيلة وليست غاية . فمـن خـلال القدرة تسعى الإستراتيجية لإحداث تأثيرات في الدولة لتحقيق نتائج مرغوب فيهـا ، "تحقيق المصالح والأهداف القومية العليا وفق آطار إستراتيجي محدد" واستبعاد النتـائج غير المرغوب فيها .(١٧)

بمعنى ان الإستراتيجية تعكس تفضيلاً معيناً لحالة مستقبلية أو لوضع مستقبلي في بيئة الدولة . وهي تفترض أنه يمكن دراسة بيئة الدولة وتقويمها ، مع الأخذ في الاعتبار أنـه لا يمكن التنبؤ بالمستقبل . ومن خلال استخدام التقويم الإستراتيجي ، يمكـن التعـرف على التوجهات ، والمشكلات والتهديدات ، والممانعات ، والفرص ، والعوامل الأخرى (باستثناء المصادفات) التي تتأثر وتتشكل حسب الاختيارات التي تتبناها الدولة لتقوم بعمل ما أو لا تقوم . وهكذا ، فإن الإستراتيجية تسعى إلى التأثير في البيئة المسـتقبلية للدولة وتشكيلها ، بدلاً من الاكتفاء ببساطة بإبداء ردود أفعال على ما يحدث فيهـا . ويمكن تعريف الإستراتيجية على مستوى الدولة والقدرات كما هو آت : (فن وعلـم تطوير قدرات الدولة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية السيكولوجية ، والعسكرية واستخدام هذه القدرات لخلق تأثيرات إستراتيجية تحمي المصالح الوطنيـة وتعززهـا في

البيئة المستهدفة بما يتوافق وتوجيهات السياسة . وتحقيق التآزر والتناسق بين الأهـداف والطرائق والموارد ، لزيادة احتمالات نجاح السياسة وتحقيق النتائج المرجوة ، ولتقليص فرص فشل السياسة) .(١٨)

كما ويرتبط مفهوم القدرة ، بـ (الإستراتيجية الشاملة) ، ليس لأن القدرة تنبـئ عن إمكانية تحقيق الأهداف (الوطنية / القومية) بطرق مختلفة ، ربما أولهـا أو آخرهـا استخدام القوة ، بل لأنها تمثل نتاج الشـعور بالانسـجام ، والتنـاغم مـع تطـور الإستراتيجية وربما تكون حاملة لها في كل ما له صلة بالشؤون الخارجية "الدولية" كمـا يقول بذلك "بول كينيدي" . عندها تبدو الإستراتيجية أوسع وأرحب ليمتد أثرها إلى ما بعد أوقات الحرب . أو الأصح تبدو الإستراتيجية وبسبب حضور القدرة فنـاً لإدارة الدولة في جميع الأوقات على حد قـول "أدويـن ميـد أيـرل" في كتابـه (صـناع الإستراتيجية)، طالما بدت القدرة الجوهر الأصيل للأداء الإستراتيجي الشامل.

وهكذا تبدو القدرة كمعطى ، هي المسؤولة عن اكتشـاف الأهـداف والمصـالح وتعريفها وتحديد أنماطها وسبل تحقيقها ، كونها المستودع الذي يفصـح عـن أسـرار التوظيف التي تقوم بها الدولة لقواها السياسية والاقتصادية والسيكولوجية ، فضلاً عـن العسكرية ووضعها محل الاستخدام ، حتى تبدو تلك العملية وكأنها تشييد للإستراتيجية القومية .(١٩)

وفي آطار العلاقة بين القدرة والإستراتيجية ، اشار العديد من الباحثين إلى وجـود علاقة طردية موجبة بين حجم القدرة المتاح لدولة ما وفاعليتها الإسـتراتيجية ، إذ أن الدول التي تمتلك قوة كافية لتوليد التأثير تكون إستراتيجيتها اكثر نشاطاً وفاعلية .

وأخيراً يمكن القول أن العلاقة بين القـدرة والإسـتراتيجية تتمحـور في بعـدين اساسيين:(٢٠)

- البعد الأول / يتمثل في دور القـدرة في تـأمين خاصـيتي (الاسـتمرارية ، والفاعلية) للإستراتيجية والتي بخلافها لا يمكن الحديث عن وجود إستراتيجية على أرض الواقع .

- البعد الثاني / تقدم الإستراتيجية للقدرة آطاراً من البرمجة والتنظـيم يـؤمن التوظيف الامثل للموارد والامكانات + تحديد المهام والأهداف المطلوبة مـن القدرة القيام بها ، فـ (القدرة) هنا مصـدر للاسـتمرارية والفاعليـة و(الإستراتيجية) مصدر للتنظيم والتوجيه .

المطلـب الثـانـي / ابعـاد القـدرة الإستـراتيجيـة

ومن ابعاد القدرة الإستراتيجية الرئيسة هي : (٢١)

١- القدرة الادراكية : ان القدرة الادراكية تساعد الدولة على الكشـف عمـا موجود في البيئة الإستراتيجية للتحرك ازائها سواء كانت فرصة أم تهديد .

٢- القدرة الاستيعابية : من خلال التفاعل مع البيئة الخارجية للدولة واسـتيعاب المعلومات الجديدة واستثمارها من قبل صانع القرار .

٣- القدرة التحويلية : تمثل القدرة التحويلية مؤشراً تسترشد به الدولة لتحديـد نوع التحولات المناسبة التي تقتضيها الظروف لجعل الدولة تحقق اقصى درجة من الاستجابة لبيئتها .

٤- فريق العمل الإستراتيجي : عدد من الخبراء الإستراتيجيين والذين يمتلكـون مؤهلات (القابلية ، الكفاءة ، المعرفة ، التعاون ، الوقت "من العوامل الحاسمة في صنع القرار") ويكونوا ملتزمين باداء أهداف عامـة ، وعلاقـات عمـل متبادلة بينهم .

المحـور الثالث: الممانعات التي تواجه بناء القدرة الإستراتيجية العراقية

في البداية يمكن القول ، ان مصطلح الممانعات في اللغة العربية ، كمصـدر ، عـن صيغة مبالغة تشتق من الفعل (منع) الشيء بمعنى نازعه ومنعه إياه ، وكذلك جعله غير قادر على تحقيق الأهداف .(٢٢)

وقد ورد مفهوم المنع في القـرآن الكـريم في قولـه تعـالى : بسـم الله الـرحمن الرحيم:(مناعٍ للْخير معتد أثيمٍ)،(٢٣) وقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم : (منـاعٍ للْخير معتد مريبٍ) .(٢٤)

إن الممانعات مثل أي ظاهرة مثيرة للاهتمام في كل العصور ، تعني بأبسط صورها : (كل الأوضاع والظروف الموجودة في البيئة الداخلية للدولة ، فضلاً عـن الخارجيـة والتي تشكل عقبة أمام تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية) .

لقد بدت الممانعات بوابة من بوابات استقراء الأوضاع ، والتحسب لمآلاتها من أجل إعادة بناء المستقبل المنشود ، وهو ما أكده (Porter) في تعريفه للقـدرة ، بـ (قدرة الدولة على تحديد التهديدات والممانعات التي تواجهها وتعـاني منـها وتجاوزهـا للانتقال إلى النجاح الإستراتيجي وبلوغ أهدافها) .(٢٥)

والممانعة هي : (إعتقاد معاكس لرغبتنا) ، أو هي : (وضع في الواقع البيئي يعـاكس تحقيق أهدافنا الإستراتيجية) .

وعلى الرغم من أن الرؤى التي تناولت الممانعات المؤثرة في القـدرة الإسـتراتيجية تباينت بعضها عن البعض الآخر ، نجد أن بعضهم ربطها بالواقع الداخلي للدولـة ، في حين نجد أن البعض الآخر وجدها تنبع من خارج حدود الدولة . ومع ان هذه الـرؤى كلاً على انفراد تعبر عن جانب معين من هذه العقبات . نرى أن الواقع العملي يقـوم على أساس أن الواقع الداخلي للدولة متفاعل مع ما تحمله البيئة الخارجية .

لقد بات واضحاً إن القدرة الإستراتيجية تعد المحرك الاساس والمساعد للدولة علـى ممارسة اعمالها وبلوغ أهدافها في البيئة الإقليمية والدولية بالاعتماد على مجموعـة مـن المقدرات الداخلية والتي تتمثل بنقاط القوة التي تتمتع بها . بمعنى هي عملية تتعدد فيهـا المتغيرات ويؤثر بعضها على البعض الآخر في اطار شمولي متكامل .

وتشير القدرة الإستراتيجية إلى: (قدرة العاملين في مؤسسات الدولة على توظيـف إستراتيجيات "سياسية، اقتصادية، عسكرية، أمنية، ثقافية، اجتماعية" عـدة تسـمح للدولة بالبقاء وزيادة قيمتها على المستوى الإقليمي والدولي). ويمكـن للعديـد مـن العناصر أن تسهم في تعزيز قدرة الدولة . كما أن القدرة الإستراتيجية تحتاج إلى عملية تقييم عن طريق البيانات المستمدة من التقارير والدراسات الاستقصائية التي يقوم بهـا المحللون في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة وباستمرار، إذ يتم تبويب الأوضـاع في شكل نقاط قوة وضعف ومهددات وفرص ، مع تحديد القضايا الإستراتيجية المختلفة .

وهكذا نجد أن بناء القدرة الإستراتيجية تـؤثر ايجابـاً علـى تحقيـق الأهـداف الإستراتيجية كونها تسهم في تحقيق الاستدامة والاستمرارية في المجالات كافة . فالدولـة التي تعاني أجهزتها من قصور في الأداء بمعنى ضعف الكفاءة على الرغم مـن امتلاكهـا الامكانيات والموارد تبقى دولة محبطة لما تعانيه من مشكلات متزايدة ، لأن الأداء يحضر وبنشط بالتوازي مع القوة ، ومتى ما حضر يتحقق الاستقرار السياسـي، لأن ضـعفه سيؤدي إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، والتي غالباً ما تـرد تلـك الحالـة إلى فقدان الدولة للقدرة على تشكيل صورتها في المدرك الوطني والخارجي .(٢٦)

والحقيقة ، انه كلما كانت القدرة معبرة عن فهم وأسـتيعاب جديـد ، تعـددت خيارات الدولة على وفق نظرية (GESTALT) ، إذ لا بد للقدرة أن تكون ذات فاعلية ومزودة بمجسات تحسس للسبب واستشراف النتيجة ، والا سـتكون القـدرة ضحية لتكاليفها ، بدلاً من المكنة في ملاحقة التهديدات .(٢٧) لذا فإن عملية تقيـيم قدرات الدولة وظروفها العامة يعد أمراً في غاية الأهمية ، ذلك لأن التحديـد الـدقيق لتلك القدرات ، هو الذي سيرسم خارطة أهداف أمنها القـومي ومصـالحها العليـا الآخرى . وكما يقول الإستراتيجي الصيني "سان تزو" : (إذا كنت تعرف الآخـرين وتعرف نفسك ، فانك لن تواجه خطراً في مائة معركة ، وإذا كنت لا تعرف الآخـرين ولكنك تعرف نفسك ، فسوف تكسب معركة وتخسر أخرى ، وإذا كنت لا تعـرف الآخرين ولا تعرف نفسك ، فسوف تلقى المخاطر في كل معركة) .(٢٨)

وبناءاً على ذلك تعددت صور التماس الممانعة بالقـدرة والـتي تحتـاج إلى جهـد إستراتيجي من أجل ضبط إيقاع بناؤها "للقدرة" لا اندثارها . وذلك لا يـتم إلا مـن خلال أن يدرك ويحدد صانعوا القرار والمخططون الإستراتيجيون الممانعات والمهـددات والمخاطر التي تواجه إعادة بناء قدرة الدولة ، سواء أكانت داخلية أم خارجية ، حـتى يتمكنوا من وضع الإستراتيجيات الفاعلة ، ذلك الإدراك يجب أن يكون قائمـاً علـى أساس من المعرفة الوثيقة بنقاط القوة والضعف في الدولة ، والاستفادة من نقاط القـوة وتنميتها وتقليل نقاط الضعف والتغلب عليها . وبدون ذلك التحديد الـدقيق يكـون صانعوا القرار والمخططون الإستراتيجيون قد ارتكبوا أخطاء تخـص الهـدف المنشـود

"عملية البناء" ، من إجراء تقويم إستراتيجي صحيح ، إلى عدم تحديد العوامل الإستراتيجية التي يتوقف عليها المستقبل ، فضلاً عن عدم القدرة على الاستفادة من هذه العوامل بشكل صحيح . ونتيجة لذلك ، فإن سياساتهم وإستراتيجياتهم تبنى على أسس خاطئة أو غير ملائمة .(٢٩) وعلى هذا الاساس تم تقسيم تلك الممانعات التي تواجه إعادة بناء قدرة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م بنوعين من الممانعات هما :

- **المطلب الأول / ممانعات داخلية : والتي تشمل :**

أولاً / سياسية : وتتمثل في : (٣٠)

١- القصور في مواد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م ، فالدستور لا يضع هماً له في بناء الدولة ،(*) أو أن يضع مشروع الدولة في اولوياته .

٢- فقدان القرار السياسي الوطني ، جعل من العراق دولة بائسة ، لا يتبع سياسات واضحة وثابتة ، ووضعه غير مستقر منذ عام ٢٠٠٣م .

٣- فقدان الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية ككل من انفاق الشعب على اختيارهم لتمثيله ، وهذا يعتبر من أوجه المعضلة السياسية التي تحول دون إعادة بناء قدرة الدولة الإستراتيجية ، فالعراق كما هو معروف منقسم إلى عدة طوائف واقليات اثنية ودينية ، إذ تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة السياسية بين كلاً من العرب من جهة والأكراد من جهة الساعين لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاستقلالية من السلطة الاتحادية ، فضلاً عن الانقسام الديني المذهبي من جهة أخرى ، قد ألقى بضلاله هو الآخر على الواقع السياسي وفق مبدأ "المحاصصة السياسية".

٤- عدم وجود إجماع وطني حول المصالح الإستراتيجية العليا للدولة، بسبب حرص القوى السياسية المختلفة على تعزيز وحماية مكاسبها "الحزبية، والشخصية" على حساب الآخر، بما يسمى بـ(الفساد السياسي) .

٥- العنف السياسي والمتمثل ب (المليشيات المسلحة) المرتبطة بـبعض القـوى والأحزاب السياسية لتحقيق أهداف سياسية والصراع حول النفوذ والسلطة والثروة ، فضلاً عن تسييس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالحها .

٦- فقدان (الوحدة الوطنية(٣١)) نتيجة ممارسات (القوى والأحزاب السياسية) منذ عام ٢٠٠٣م ولحد الآن من خلال الخطابات الموجهـة إلى قواعـدهم الجماهيرية "الطائفة التي يمثلونها" ، وبهذا تحول الصراع مـن (سياسـي) إلى صراع (اجتماعي) .(٣٢)

٧- الخدمة الوطنية تقوم على القرار الفردي والمحسوبية في ظـل عـدم سـيادة القانون.

١٠- تشتت وضعف الإرادة الوطنية .

١١- الحكم غير الراشد الذي لا يؤسس لشراكة وطنية وتبادل سلمي للسـلطة وسيادة القانون وإتاحة للحريات والحقوق .

١٢- انعدام القدرة على احداث التوازن بين مقتضيات المصالح الحزبية والالتـزام الوطني . فكل قوة تنظر إلى العراق من منظورها ورؤيتها وفهمها وقد تكون هـذه الرؤية غير ناضجة أو متكاملة .

١٣- ضعف الحس الوطني وتباين المشاعر الوطنية .

١٤- ضعف الشراكات والتقاسم الوطني للأدوار .

١٥- مسألة انفصال "الكورد" وقيام دولة "كوردية" وتأثيرها على بنـاء الدولـة العراقية وعلى التوازن الإستراتيجي في المنطقة.

ثانياً / اجتماعية : وتتمثل في :

١- اشكالية المواطنة وأزمة الهوية الوطنية بين ابناء الشعب العراقي بسبب ضـعف الوعي الإجتماعي والتنشئة السياسية، فضلاً عن دور العامل الخارجي نتيجـة الاحتلال البريطاني والاحتلال الأمريكي.

٢- بعد عام ٢٠٠٣م وفي ظل غياب القانون والفراغ السياسي تحول ولاء الفرد من الدولة إلى الطائفة والعشيرة . فالنزاعات القبلية "العشـائرية" ، وانتشـار السلاح (الخفيف، المتوسط، وأحياناً الثقيل) بأيدي مجموعات مـن العشـائر وأبناء الأرياف وداخل المدينة، بدأت تلعب الدور الأكبر في التحكم بـالأمور بدل القانون والجهات الحكومية.

٣- الصراعات الدينية والطائفية والقتل على "الأسم والهوية" خصوصاً بعد حادثة تفجير ضريح الاماميين العسكريين في سامراء في ٢٠٠٦/٢/٢٢م ، والتهجير في الداخل والخارج وظهور التغيير الديموغرافي . ومن هنا جرى تمزيق النسيج الاجتماعي بعد ما اضحت عمليات القتل تجري على في العراق على "الأسـم والهوية" .

٤- النزوح الكبير بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على مدن عدة في منـاطق شمال وغرب العراق . إذ واجه النازحين ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة تاركين وراؤهم كل شيء . وتعددت مظاهر معاناة النازحين من نقص حاد في الصحة والتعليم والخدمات الضرورية خاصة ماء الشرب والصرف الصحي ، فضـلاً عن تكدس العوائل الكبيرة العدد في مخيمات صغيرة دفعت بعـض أفرادهـا للانتحار نتيجة الظروف الاجتماعية والنفسية الصعبة والظـروف المعيشـية القاسية داخل المخيمات .(٣٣)

٥- التفكك الاسري .

٦- التجاوز على القانون .

٧- الجرائم المجتمعية والأخلاقية ، وظاهرة خطف الاشخاص مقابل دفع الفدية .

٨- عدم قبول الآخر .

٩- تدني مستوى الانتماء الوطني نتيجة الانقسام والتكتـل الطـائفي السياسـي والذي القى بظلاله على النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي .

١٠- الكسب غير المشروع نتيجة الرشوة والفساد الإداري .

١١- ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل تدني الخدمات وانتشار ظاهرة أزمة السكن .

١٢- الاوضاع الصحية "تدني مستوى كفاءة المستشفيات والمراكز التشخيصية" .

١٣- انتشار المخدرات والعقاقير المثبطة ذهنياً .

١٤- الهجرة نحو الخارج وما تشكله من نزف للطاقات البشرية كونه الحل الأمثل للشاب العراقي .

ثالثاً / عسكرية وأمنية : وتتمثل بـ : (٣٤)

١- ضعف اداء القيادات العسكرية والأمنية على مستوى الخطط وإدارة القتال لافتقارها للمهنية والكفاءة .

٢- عدم الدقة في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية وعدم استخدام المعايير المعروفة في اختيار القادة وأمريها ، أدى إلى نمو وتمدد الجماعات المسلحة "الإرهابية"، ومن نتيجته الانهيار العسكري والأمني للجيش في ٢٠١٤/٦/١٠م في حماية عدد من المحافظات ومناطق أخرى من الانهيار بيد تنظيم ما يسمى "داعش"، وتداعياته على المشهدين السياسي والاقتصادي . إذ تحول الجيش من حامٍ للعراق ، إلى منفذاً لعودة الولايات المتحدة الأمريكية من جديد .

٣- دمج "المليشيات" في الجيش مما أدى إلى فقدان الجيش العراقي مقومات بنائه وديمومته الا وهي (الضبط ، والنظام ، والقدم العسكري ، والتدرج في الرتب ، والمهنية والكفاءة ، والدراسة الاكاديمية) .

٤- ابعاد كل الخبرات الوطنية والكفاءات المهنية والاكاديمية تحت مسميات "الاجتثاث"، وازلام "النظام السابق"، و جيش "صدام" وغيرها من المبررات الغير منطقية ، فضلاً عن قيام الأحزاب السياسية بالتدخل في عمل المؤسسة العسكرية بفرض الاشخاص المنتمين اليها.(٣٥)

٥- ضعف الدولة في التعامل مع مسألة تنامي ولادة "المليشيات المسلحة" وحلها في ظل غياب اجماع وطني من الكتل والاحزاب السياسية ، نتيجة الاسناد الذي تحظى به "المليشيات المسلحة" من أجهزة حاكمة وقوية ، وارتباط بعضها بدول الجوار وما تقدمه لها من السلاح والدعم المالي . وهذا يعني تحول العراق إلى أكبر ميدان للتدريب العسكري في العالم وأضخم ترسانة للسلاح المتداول بين الأفراد والجماعات المسلحة .

٦- تأسيس كليات عسكرية خاصة(*) تنقصها أهم مقومات عمل الكلية العسكرية من المعلمين الضباط الجيدين وضباط الصف ، وميادين التدريب والقتال وساحات التدريب الملائمة وقاعات الدروس النظرية والعملية وغير ذلك من القاعدة المادية للتدريب والتدريس .

٧- فيما يخص "الدراسات العسكرية العليا" ، لم يتم تأهيل كلية الأركان أو جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا بالاستفادة من كوادرها التدريسية الكفوءة لأن أحزاب السلطة لا ترغب بذلك .

٨- أضعاف الروح الوطنية وحب الوطن "العقيدة العسكرية" لدى منتسبي الجيش وحل محلها حب الطائفة والمذهب والحزب .

٩- "استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي"، كقيام بعض السياسيين ببيع مناصب قيادية في الجيش لقادة غير كفوئين مما انعكس سلباً على أداء الجيش، فضلاً عن اعداد وهمية يتقاضون رواتب ، وأخيراً الفساد في صفقات الأسلحة والعقود لتجهيز السلاح والمعدات العسكرية .

١٠- تفشي ظاهرة التسرب في الأجهزة الأمنية .

١١- ضعف الجانب الأمني والإستخباراتي بسبب عدم الاعتماد على المعايير الأساسية الإستخباراتية .

١٢- عدم التعاون مع دول الجوار في ضبط الحدود لمنع تسلل الإرهابيين .

١٣- عدم امتلاك أسلحة توازن إستراتيجي .(**)

رابعاً / اقتصادية : وتتمثل بـ : (٣٦)

١- الفساد الاقتصادي والاداري والمشاريع الوهمية ، فضلاً عن اهدار المال العـام والذي يهدد عملية الاستقرار الاقتصادي . وما ضياع مليارات الـدولارات التي كانت مخصصة لتنمية المحافظات واستحواذ الفاسدين على تلك الامـوال دون حدوث تنمية اقتصادية في تلك المحافظات آثر سلباً بدوره على الاوضاع داخل تلك المحافظات من خلال اقتحام المتظاهرين في (النجف ، وميسـان ، والبصرة) لمباني المحافظات بسبب الفساد الذي استشرى في الجسد العراقـي وتردي الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين .(٣٧)

٢- انتشار وتفاقم الفقر والتسول ، وتعطيل المصانع والبطالة ، وتراجـع نسـب فرص العمل للمواطنين سمح بارتفاع نسبة الجريمة .

٣- تزوير العملة العراقية وما لها من آثار على الاقتصاد العراقي .

٤- إخراج العملة الصعبة "الدولار" من العراق إلى دول الجوار وتحديداً "إيران" ، مما انعكس سلباً على سعر صرف الدينار العراقي .

٥- عدم قدرة الفرد المسؤول في العائلة العراقية على تأمين جميع حاجات اسـرته نتيجة لتدني الدخل الشهري أو اليومي المناسب لذلك .

٦- ارتفاع معدلات التضخم وبروز ظاهرة الكساد .

٧- تلكؤ حركات الاعمار .

٨- عدم وجود رؤية وطنية حول المصالح الاقتصادية الإستراتيجية .

١٠- امتلاك الموارد الطبيعية والمزايا الجغرافية في ظل عـدم وجـود الترتيبـات الإستراتيجية اللازمة ، يحولها إلى مهدد أمني ، إذ أن معظم مناطق الصراع في العالم هي مناطق ثروات طبيعية يفتقر أهلها للترتيب الإستراتيجي اللازم .

١١- عدم القدرة على الاستفادة من الموارد الطبيعية وتنميتها .

١٢- تفاقم ظاهرة تراجع التنوع الاحيائي وانتشار الامراض بين الثروة الحيوانيـة "نفوق الاسماك" وماله من آثر على تدني النشاطات الاقتصادية .

١٣- تدني الانتاج الزراعي والصناعي وما رافقه من تراجع في الايدي العاملة .

١٤- تذبذب اسعار النفط .

١٥- تدهور "البنى التحتية" نتيجة لاعمال السلب والنهب والتحطـيم ومنـها منشآت "التصنيع العسكري" .

١٦- عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي نتيجة الإلغـاء التـدريجي للبطاقـة التموينية .

١٧- الاوضاع الاقتصادية الصعبة في إقليم "كوردستان العراق" وعـدم قـدرة حكومة الإقليم على دفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل منـتظم . ولم تقـف الأوضاع إلى ذلك الحد بل تم اتباع إجراءات تقشفية منها تقليص الرواتب بنسـبة تتراوح بين (١٥% ٢٥%) وخفض نسبة (٧٥%) من رواتب الـدرجات الخاصة لخفض عبء الأجور الشهرية عن كاهل حكومة الإقليم . كل ذلك جـاء نتيجة الخلافات المتكررة مع حكومة بغداد حول نسبة عائدات الـنفط للإقلـيم ، ناهيك عن الفساد المستشري كما هو الحال في باقي محافظات العراق .(٣٨)

خامساً / علمية وثقافية : وتتمثل بـ :

١- افتقار وعجز الدولة العراقية على أن يكون لها تاثيرها علـى ثقافـة الفـرد العراقي.(٣٩)

٢- انتشار الأمية "أمية العلم والتقنية" .

٣- انتشار ثقافة اللامبالاة في الحفاظ على ممتلكات الدولة .

٤- الغزو الفكري .

٥- ضعف الكوادر في مجالات معينة التي تناسب التنافس العالمي .

٦- عدم وجود تعليم إستراتيجي يمكن من تحقيق قدرات تنافسية من منظور عالمي للمؤسسات التعليمية الوطنية .

٧- الفساد التربوي وظاهرة تسريب الأسئلة الامتحانية .

٨- نقص المدارس في المناطق "النائية" ، يقابلها ارتفاع ظاهرة "المدارس الأهلية" في المدن نتيجة ضعف التعليم الحكومي وانعدام الاجواء الدراسية والصحية والبيئية والخدمية المناسبة ، فضلاً عن تلكؤ وزارة التربية في تزويد المدارس بالقرطاسية .(٤٠)

٩- اقصاء حملة الشهادات العليا من الاساتذة الجامعين "المساءلة والعدالة" مما ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق .

١٠- هجرة الكوادر العلمية نتيجة لاستهداف واغتيال الاساتذة الجامعيين ، الامر الذي انعكس سلباً على المستوى العلمي.

١١- عدم الاستفادة من خبرات وكفاءات موظفي "هيئة التصنيع العسكري" المنحلة في وزرات الدولة المعنية .

سادساً / إعلامية : وتتمثل بـ : (٤١)

١- تحول الإعلام إلى أدوات سياسية بيد حزب أو سلطة ، أي واقع إعلامي "متهري" زاد من انحطاطه نظام المحاصصة الطائفية ، الامر الذي جعله جهازاً غير مستقل ولا تطلعات ريادية له .

٢- الانانية وقصر النظر للساسة وصناع القرار يعتبر من اكبر المهددات امام التطور الموضوعي للإعلام السياسي ، إذ يسعى بعض الساسة استغلال الإعلام السياسي لبناء "امجادهم الشخصية" .

٣- "الفوضى الإعلامية" بسبب تصريحات وتصرفات المسؤولين السياسيين الجدد ، المتناقضة والمتخبطة والمختلفة والمتشابكة والمتصارعة والتي انعكست سلباً على المتلقي العراقي واسهمت كثيراً في اعمال العنف والإرهاب .

٤- عدم توفر الكفاءات الإعلامية ذات الخبرة الكافية في العمل في مجال الإعلام السياسي ، وان اغلبها تعاني الضعف في الاداء والتقديم وطرح الموضوعات السياسية ، وهذا يشكل عقبة امام نجاح الإعلام السياسي وتحقيق أهدافه .

٥- عدم تحمل الإعلام مسؤوليته ازاء أجهزة الأمن ، والمطالبة بجعلها أجهزة فاعلة .

٦- النيل من حريات الآخرين .

سابعاً / تقنية : وتتمثل بـ :

١- نقل المعلومات غير الهادفة والمغلوطة من أجل بث الاكاذيب التي تؤثر على الرأي العام .

٢- صعوبة التحقق من المعلومات والاخبار نتيجة السرعة في الانتشار وتعدد المصادر .

٣- نشر أفكار وعقائد مضللة للعقيدة .

٤- الاساءة للآخرين ممن يحملون مذاهب آخرى .

- **المطلب الثاني/ ممانعات خارجية: وتتمثل في : (٤٢)**

أولاً : وجود الإرهاب في العراق ، وله نصيبه الكبير في عرقلة البناء ، إذ أن الاستقرار الأمني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والمشكلة الأمنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الدولة العراقية ، فحل المؤسسات الأمنية من قبل سلطات الاحتلال قد فتح الباب على مصراعيه أمام توافد القوى الإرهابية ، فضلاً عن خلق خلايا نائمة لتنفيذ تلك الاعمال ك (السيارات المفخخة ، واستخدام الاحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية ، وتعرض العلماء والاكاديميين والاطباء لعمليات الخطف والقتل والاغتيالات المنظمة ، وتزايد القتل الجماعي ، وظاهرة الجثث المجهولة الهوية) .

ثانياً : تدخل دول الجوار (إيران ، سوريا ، المملكة العربية السعودية ، تركيا) السافر في الشأن العراقي .

ثالثاً: الطموحات الإيرانية واطماعها التوسعية الإقليمية بشكل عام والعراق بشكل خاص ، من خلال سلسلة ربط جغرافية تمتد من غرب إيران مروراً بالعراق وسوريا، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينة المحتلة، وانتهاءاً باليمن في الجزء الجنوبي الغربي.(٤٣)

رابعاً: الاضطرابات والثورات العربية "الربيع العربي"، إذ أحدثت هذه الثورات تغييرات كبرى ، على الصعيدين الإقليمي والدولي وتأثيرها في البيئة الإستراتيجية للإقليم ، كما

أنها أحدثت تغييرات هائلة في خريطة الفاعليين الإقليميين بين الهبوط والصعود ، والتردد والانكماش ، وأخيراً التفاعلات المختلفة بين القوى الإقليمية الفاعلة التي أعادت سريعاً قراءة الأحداث من منظور واقع مختلف وحقائق جديدة ، لم يكن العراق بعيداً عنها .(٤٤)

خامساً : إعادة الهيمنة الأمريكية المعروفة أهدافها وغاياتها لكن بوسائل وأساليب معاصرة ، من خلال :

- إنضاج طبقة سياسية ، وأحزاب بدعم وتصنيع أمريكي ، تحت عنوان (حكومات منتخبة)(*) ، ذات توجهات ليبرالية ، تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها "إسرائيل" .

- توقيع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الإطار الإستراتيجي مع العراق أكسبها أمور عدة ، منها : (٤٥)

١. حق إقامة قواعد عسكرية أمنية أمريكية ، تؤمن ترابط وربط واتصال القوات الأمريكية من غرب أوروبا حتى باكستان والفلبين ، لمواجهة أية تهديدات محتملة للأمن القومي الأمريكي .
٢. حرية العبث بأمن العراق وسلطاته ، وحتى الإطاحة بالحكومات العراقية بالأسلوب نفسه الذي كانت تمارسه الإدارات الأمريكية "السابقة"(**) . كما حصل في حزيران عام ٢٠١٤م ، عندما أستغلت هجمات تنظيم "داعش" لتغيير موازين القوى السياسية في العراق .
٣. تأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية له لضمان عدم خروجه من قواعد اللعبة الإقليمية والدولية ، حسب الرؤية الأمريكية .(٤٦)

سادساً : تقييد التسليح وفقاً لمعايير انتقائية تخدم المصالح الغربية ، وذلك بسبب : (٤٧)

- الخوف من استحواذ المليشيات على السلاح الأمريكي ، والتي تتهمها الولايات المتحدة بأنها مدعومة من طهران .

- سيطرة تنظيم "داعش" على ترسانة الأسلحة الأمريكية التي كانت لدى الجيش العراقي مع سقوط الموصل في حزيران عام ٢٠١٤م بيد تنظيم "داعش" .
- استمرار العراق "مضطراً" إلى الاعتماد على المظلة العسكرية الأمريكية ، والاستمرار الأمريكي في التحكم مستقبلاً في المؤسسة العسكرية العراقية .(٤٨)

سابعاً : سباق التسلح في المنطقة ، كالسعي الإيراني لبناء قوة عسكرية رادعة للدفاع والهجوم عن طريق تطوير قدراتها النووية ووسائل إيصالها الصاروخية البالسنية .

خاتمة واستنتاجات

في ختام هذه الدراسة التي اجريناها عن ضرورة إعادة بناء القدرة الإستراتيجية العراقية يمكننا الاشارة إلى بعض الملاحظات :

١- واجهت القدرات الإستراتيجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م ، ممانعات وتحديات واسعة شكلت حجر الزاوية في اعادة البناء ، "قدرات" كانت وما زالت بحاجة إلى الكثير من التخطيط الإستراتيجي للتصحيح ، ولتعزيز عودة العراق قوة مؤثرة على الساحة الإقليمية والدولية .

٢- ضعف أو عدم وضوح رؤيا إستراتيجية لبناء القدرات ، فإما أن تسود "الانتقائية" ويتم إقصاء الطرف الآخر الذي يمكن أن يكون له الدور الفعال في بناء الرؤيا الإستراتيجية ، أو أن يسود التشتت والتوجه نحو اختيار أي رؤيا إستراتيجية بغض النظر عن مدى اخفاقها أو نجاحها ، وبغض النظر عن مداها الزمني والمكاني الذي ربما لا يتلائم والوضع الآني .

٣- تتجه عملية بناء القدرات الإستراتيجية على تفعيل اداة دون أخرى ، فمثلاً تركز وتفعل القدرة السياسية دون الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية هذا ما يجعل القدرة الإستراتيجية غير متكاملة ، فقد يطغى الجانب السياسي على باقي الجوانب الأخرى مما يحول دون تحقيق قدرة إستراتيجية فعالة .

٤- محدودية الدور كأحدى معوقات بناء القدرة الإستراتيجية ، فالدور الـذي تلعبـه بعض المؤسسات الرسمية لا يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى مما يجعلها حكراً علـى بعض المؤسسات دون الأخرى وبالتالي يسود مبدأ عد الشراكة وتوزيع الادوار فتصدر القرارات الإستراتيجية التي تسمى (المصلحية) التي من شأنها أن تكون عائقاً امام بناء القدرات الإستراتيجية العراقية .

التـوصيـات

نتيجة لطبيعة التحديات وأنماطها المختلفة وحاجة البلـد إلى البحـث والدراسـة والتحليل في بعض المعطيات والمقومات والمؤثرات والمكونات والمهددات والتحديات في البيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية ، وبعد الوقوف على مستوى التخطيط في بعض وزارات ومؤسسات الدولة العراقية ، والنظر في الابعاد (السياسـية ، الاقتصـادية ، العسكرية ، الاجتماعية ، الثقافية) ومدى أهمية هذا الابعاد للمتطلبات الحيوية للدولة وضرورة تفعيلها ، لا بد لنا من الخروج بتوصيات مبسطة تكون انموذجاً للتعامـل مـع هذه الممانعات بشكل وثيق في سبيل إعادة بناء القدرات الإستراتيجية العراقية ، وهـي كالاتي :

١- ضرورة الاعتراف بالمشكلة القائمة من المنظور العراقي ، والعمل على تشكيل فريق خبراء يمتلك رؤية وخبرة قيادية وسياسية مؤسسية وفرديـة ذات قـدرات تنظيميـة وتنسيقية ، بمعنى آخر يمتلك القدرة على التغيير والتعامل مع الممانعات بشكل وثيـق ، من خلال تحليل المشاكل وتحديد الاطار العام والمُفصل للرؤية الإسـتراتيجية الشـاملة للدولة ، واجراء حصر شامل لأهم التحديات والتهديدات التي تواجه إعادة البناء .

٢- الأخذ بالانموذجة الإستراتيجية الإقليمية وتفعيلها وتوظيفها في المجالات المختلفة .

٣- خلق نوع من التوافق والانسجام بين القيادات الإستراتيجية من خلال المزيد مـن المنتديات العلمية الإستراتيجية والأمنية ، لتفعيل النسيج الأمـني العراقـي وتقريـب التوجهات الأمنية المساعدة في حالة وجود تقبل للإستراتيجية العراقية الأمنية .

٤- على الجامعات العراقية أن تؤدي دورها الوطني والاكاديمي التعليمي المنوط بها في انشاء كليات للعلوم الإستراتيجية وكذلك انشاء مراكز للدراسات والبحوث الإستراتيجية لتساعد جميع المؤسسات في الدولة العراقية سواء في القطاع العام أو الخاص على كيفية بناء واعداد وتخطيط الإستراتيجيات وتنفيذها وتطويرها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو المعلوماتي فهو مطلب حضاري وإنساني وعلمي وأمني ضروري .

٥- الاهمية الإستراتيجية لوجود إستراتيجية عراقية شاملة مرهونة بتوفير ارادة وطنية عراقية فاعلة يتحتم عليها إعادة النظر في المسار الحالي وبناء إستراتيجية وطنية تنبع منها إستراتيجيات شمولية وإستراتيجيات فرعية ، أهمها : (٤٩)

سياسياً / من خلال :

* بناء الدولة والمحافظة على كيانها والعمل على ترسيخ مبادئها لتنسجم ومتطلبات الديموقراطية .

* ضرورة الاتجاه نحو المصالحة الوطنية التي هي الاساس والمنطلق لترسيخ عملية البناء وإعادة قدرة الدولة الإستراتيجية ، كونها الآطار الذي يجمع كل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الفرعية .

* وضع إستراتيجية فعالة من قبل الدولة للقضاء على ظاهرة الفساد الذي يسري في جميع مفاصل الدولة سواء اكان فساد (سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، إداري ، قانوني) .

* الارتقاء بالعملية السياسية لتكون قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية بالاعتماد على نفسها ، دون حاجة لرعاية دولية أو إقليمية ، بوصلتها في ذلك "المصلحة الوطنية" .

* تحسين الوضع السياسي والسعي لتغييره نحو الأفضل بدرجة معقولة من الحرية والممارسة ، وزيادة استقراره عبر شراكة وطنية حقيقية تمتلك رؤية موحدة واضحة المعالم بخصوص جميع القضايا التي تؤرق أفكارها .

* التخلص من الطابع المذهبي للنظام السياسي العراقي ، بمعنى تشكيل أحزاب سياسية على أسس وطنية ، وليس على أسس قومية أو دينية أو طائفية . فالأحزاب السياسية الوطنية تعد عاملاً فعالاً في إدارة الدولة العراقية بمنطق إدارة دولة وليس بمنطق إدارة مصالح حزبية أو فئوية أو مناطقية .

* تعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً من خلال الانفتاح على العالم الخارجي وبناء علاقات على اساس المصالح المشتركة بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار للبلد .

* ترسيخ مفهوم المواطنة عبر إعادة صياغة العقد الاجتماعي المتفق عليه بين الدولة وجميع مكوناتها الاجتماعية ، بصورة قوانين تنظم تلك العلاقة وما تنظمه من حقوق وواجبات وتحديد للمسؤوليات التبادلية .

عسكرياً / ومنها : (٥٠)

* إن بناء الاقتصاد لا ينسحب على بناء القدرات العسكرية فحسب ، وإنما يدخل في بناء مؤسسات الدولة بشكل عام ومن ضمنها بناء القوات المسلحة (البرية ، الجوية ، البحرية ، الدفاع الجوي ، طيران الجيش) على أسس المواطنة والانتماء الوطني ، وتأهيلها من ناحية : (التدريب العسكري ، التربية العسكرية ، الضبط الجيد ، والقيادة العسكرية(*)) ، ورفع كفائتها ودعم واسناد عملها الإستخباراتي ومستواها التكنولوجي من أجل صد ومواجهة أي تهديد يستهدف كيان الدولة واستقرارها السياسي .

* ضرورة التغلب على التحسس من الجيش "السابق" ، من خلال التركيز والاستفادة من المحاسن التاريخية للجيش العراقي .

* إعادة العمل بالتصنيع العسكري لسد النقص الحاصل بالمعدات العسكرية .

* العودة لنظام التجنيد الالزامي(**) لرفد الدولة بالقدرات اللازمة للدفاع عن البلد ، وما له من أثر "التجنيد الالزامي" في ترسيخ الوحدة الوطنية بالابتعاد عن المحاصصة والطائفية ، فضلاً عن توفير العنصر البشري المتنوع من ناحية التعليم من هم في مستوى جيد من الاختصاصات العلمية كما كان معمولاً به قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م .(٥١)

* النوعية في اختيار الاشخاص والمعدات ، وعدم محاولة زيادة الكم على حساب النوع.
* العقلانية في تقدير المواقف الإقليمية والدولية من أجل إيجاد علاقات خارجية متوازنة.
* ابعاد المؤسسة العسكرية عن التأثيرات السياسية والحزبية الداخلية والخارجية ، بمعنى التحريم القاطع للعمل في المجال السياسي ، وضرورة استبعاد كل من يثبت لـه صـلة بالأحزاب والكتل السياسية .
* حل الميليشيات(٥٢) مهما كانت ارتباطاتها السياسية وتسمياتها المختلفة كونها حجـر عثرة في إعادة البناء واستقرار البلاد .

أمنياً / عن طريق :

* تحديد الأهداف والمصالح الأمنية العليا للدولة العراقيـة بشـكل واضـح في إطـار إستراتيجية وطنية عليا .
* إيلاء التخطيط الإستراتيجي الأمني أهمية قصوى ، للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة لتوظيفها بخدمة المصالح العليا للدولة العراقية .
* التركيز على العمل والجهد الإستخباراتي والأمني ورفع كفاءة اداؤه لمعرفة التهديدات الأمنية والمحتملة وكيفية مواجهتها في المستقبل .
* إعادة صياغة العقيدة العسكرية العراقية لتنسـجم والمـتغيرات المحليـة والإقليميـة والدولية.
* العمل على إشراك القيادات العسكرية والأمنية في دورات مع دول أخرى من أجـل تبادل الخبرات وتطوير المهارات .
* العمل على انهاء ظاهرة انتشار السلاح خارج نطاق اطار الدولـة ، لـيعم النظـام والأمن.

اقتصادياً/ بالعمل على :

* إعادة تأهيل البنية التحتية الكلية في مختلف القطاعات من أجل توفير الخدمات .
* خلق فرص العمل ومعالجة البطالة .
* توفير مستلزمات الحياة كافة واشباع الحاجات وتجنب المغالاة في الأسعار .
* صياغة وإقرار الأطر القانونية المنظمة لقطاع النفط .

* بناء مصاف جديدة لرفع القدرة الانتاجية .
* إنهاء الخلاف السياسي المتكرر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان المتعلق بالحقول النفطية "لكونها ملك للشعب" ، وحصة الإقليم من الموازنة الاتحادية .
* تحسين وتطوير قطاعي (الزراعة ، والصناعة) كونهما ركنان أساسيان في تنشيط الاقتصاد الوطني .
* دعم وتنشيط القطاع الخاص للاسهام في التنمية الاقتصادية .
* تفعيل نظام عادل للضرائب لتخطي الصفة الريعية بالاعتماد على النفط .

إدارياً / تحسين قدرات (وزارات ، ومؤسسات ، ودوائر الدولة) كافة ورفع كفائيتها لتمكينها من انجاز مهامها وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل . فالعمل المؤسسي المتكامل والمتناسق عامل حيوي ، وهو مفتاح الاستقرار وإعادة البناء بما يضمن كفاءة الاداء .

اجتماعياً /

* بالمحافظة على كل ما يتعلق بالمجتمع العراقي باطيافه كافة من عادات وتقاليد وتوفير الجوانب التربوية والتعليمية والصحية .
* ضرورة أن ينمي شعور الفرد بالانتماء للمجتمع والوطن ، لما له من آثار إيجابية في تحقيق أهداف الدولة الإستراتيجية .
* العمل بجدية على ضرورة إعادة النازحين والمهجرين إلى مناطق سكناهم ، وتعويضهم لما اصابهم من أوضاع مأساوية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي .

إعلامياً / ضرورة وجود إعلام جيد ورصين وهادف قادر على نشر الوعي الثقافي والاخلاقي .

بيئياً / من خلال :

* العمل على توفير بيئة آمنة بعيدة عن المخاطر واضرار الكوارث الطبيعية .
* تطوير برامج لمراقبة المياه والحد من تلوثها ، فضلاً عن تقليل نسبة الشحة في مياه الشرب وتحسين نوعيته خصوصاً في المحافظات الجنوبية .

* تنفيذ برامج مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة في العراق ، والحفاظ على الغطاء النباتي ، من خلال تأمين الاحتياجات المائية التي تؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية .
* ضمان حصة العراق من المياه المشتركة مع دول الجوار .
٦- على (الصعيد الإقليمي والدولي) ، ومن ذلك : (٥٣)
* رفض التدخل الإقليمي في الشأن العراقي "الداخلي" ، وعدم السماح للقيادات السياسية في العراق التعاون مع هذه القوى الإقليمية ، والتي ترتبط "القيادات السياسية" مصالحها الذاتية الضيقة بمصالح الدول الإقليمية الداعمة لها .
* تخفيف الدور الأمريكي المؤثر من خلال الاستفادة من أية فرصة سانحة لتحسين العلاقات بدول الجوار الإقليمي وبقية دول العالم ، لأن أي توتر في علاقات العراق مع الآخرين يديم الحاجة إلى التدخل الأمريكي في الشأن العراقي داخلياً وخارجياً .
* السعي للوصول إلى إستراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدولية ، من أجل تصويب أي اخطاء رافقت العمل السياسي العراقي نحو الخارج ، وتنطلق من تأكيد وحدة مركز القرار الإستراتيجي .
* السعي لكسب الاصدقاء في الوسط الإقليمي والدولي ، لأن العراق أمام مهمات ثقيلة لا يستطيع انجازها بمفرده ، وقائمة المهام المطلوبة لا تنتهي عند حد ما بين ابعاد التدخلات الخارجية التي تنتهك الجسد العراقي وتضعفه وتضعف موقفه أمام العالم ، والاتفاقيات الثنائية والمساهمة في التنظيمات الإقليمية والدولية ، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه .
* تطوير شبكة العلاقات الثقافية والاقتصادية والأمنية والفنية وحتى "الرياضية" وتوظيفها لتحقيق تعاون وثيق لا يمكن للخلافات السياسية أن تقصم عراها . وهذا يتطلب اعلاماً ناضجاً وشبكة اتصالات متطورة واستعداداً ذهنياً رفيعاً للحوار .
* توظيف الامكانيات والقدرات المتاحة وبوجود إرادة وطنية لتوظيف عناصر القوة وتدعيمها وخلق فرص للتعاون مع الجميع ، حيث يمكن لما يمتلكه العراق من امكانيات وقدرات اقتصادية وثروات ضخمة أن يكون ادوات جذب تخدم الدبلوماسية عبر

اتفافيات الاستثمار والتبادل التجاري وغيرها من الانشـطة الاقتصـادية الواعـدة في العراق .

Abstract:

The issue of rebuilding the strategic capacity of Iraq after the occupation and the US invasion in 2003 has been one of the most contentious issues of debate and debate. It raises a number of political, social, economic, military and security problems. We say political primarily because the climate and political conditions play a large and active role along with other factors complementary to them. The important question that arises here is: How can the ruling political blocs move to the stage of reconstruction without reservations? In order to answer this question, we divided the study into three main axes. The first deals with the concept of power and its types. The second axis deals with the relationship between strategic capacity and its dimensions. The third axis deals with the internal and external constraints facing Iraq's strategic capacity building after 2003.

The study concludes with conclusions that include recommendations to enhance Iraqi strategic capacity.

المصادر :

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التـراث ، المكتبـة الإسلامية لطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص٧١٨.

(٢) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية (١٧) .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الملك ، الآية (١) .

(٤) القرآن الكريم ، سورة فاطر ، الآية (٤٤) .

(٥) القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية (٥٤) .

(٦) العميد الركن زايد بن محمد حسن العمري ، مفهوم القوة والقدرة في الفكر الإستراتيجي ، مجلة الدفاع الجوي الملكي السعودي ، العدد (٣) ، المملكة العربية السعودية ، سبتمبر ٢٠١٠م ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(٧) القوى الشاملة للدولة وحساباتها ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec03.doc_cvt.htm

(٨) نقلاً عن : اللواء الطيار الركن علوان حسون علوان العبوسي ، القدرات والأدوار الإستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١ ٢٠٠٣ م ، الطبعة الأولى ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص٣٢ .

(٩) د. محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الإستراتيجي القومي ، الطبعة الثانية ، مجموعة النيـل العربيـة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٠١ ٤٠٣ .

(١٠) نقلاً عن : د. فحطان أحمد سليمان ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩ .

(١١) نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٢٧ .
(١٢) سعد حقي توفيق ، مباديء العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمـان ، ٢٠٠٠ ، ص١٩٣ .
(١٣) فايق حسن الشجيري ، همام طه ، كيف تحدد القدرة السياسية والاقتصادية قوة الدولة الخارجيـة ، صحيفة (العرب) ، السنة (٣٨) ، العدد (١٠١٥١) ، ص٦ .
(١٤) اللواء الطيار الركن علوان حسون علوان العبوسي ، القدرات والأدوار الإستراتيجية لسلاح الجـو العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ ٣٣ . ـ كذلك ينظر : سعد حقي توفيق ، مباديء العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٣ .
(١٥) أحمد داود سلمان، نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، دار الحرية للطباعـة، بغـداد، ١٩٥٨، ص٤٤ .
(١٦) أندريه بوفر ، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة : اكرم ديري والهيثم الايوبي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص١٨ .
(١٧) اسماعيل علي سعد ، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسـكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢ ـ ٦٥ .
(١٨) نقلاً عن : هاري آر. ياغر ، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي : التفكير الاسـتراتيجي وصـياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : راجح محرز علـي ، الطبعـة الأولى ، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ ، ص٢٦٠ .
(١٩) معمر منعم صاحي ، الدولة وإستراتيجية إدارة التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .
(٢٠) مهند علي عمران، أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة دراسـة حالـة جمهورية ألمانيا الاتحادية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعـة النـهرين، ٢٠٠٣، ص١٣٠.
(٢١) أ.د. صلاح الدين عواد الكبيسي ، الباحث : تغريد خليل ابراهيم ، القدرات المعرفية والإستراتيجية واثرهما في بناء الميزة التنافسية : بحث ميداني لاراء عينة من القيادات الادارية في المصارف الأهلية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٢٠) ، العدد (٧٩) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعـة بغـداد ، ٢٠١٤م ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .
(٢٢) المعاني الجامع ، لسان العرب ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%A9/
(٢٣) القرآن الكريم ، سورة القلم ، الآية (١٢) .
(٢٤) القرآن الكريم ، سورة ق ، الآية (٢٥) .
(٢٥)Porter ،E.Michael, (1998), Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors, New Introduction Copyright, The Free Press, New York .

(٢٦) أحمد عبد الهادي حسين ، استقرار النظام السياسي وأثره في صياغة الإستراتيجية الشاملة : العراق بعد عام ٢٠٠٣ إنموذجاً ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغـداد ، ٢٠١٦ ، ص١١٦.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص١١٨ .

(٢٨) فوزي حسن حسين ، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمـن القـومي للـدول : الولايات المتحدة الأمريكية "أنموذجاً" ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠١٣م ، ص٩٥ .

(٢٩) هاري آر. باغر ، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٣ .

(٣٠) أ.م.د. اسراء علاء الدين نوري ، أ.م.د. علي محمد علوان ، أ.م.د. خضر عباس عطوان ، معضلة بناء الدولة في العراق ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، نشر بتـاريخ ٢٠١٧/٤/١٥م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://democraticac.de/?p=45610

(*) إن الدولة (هي مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلياً ، وهي هوية يعرف بها الانسان نفسـه ، وهي مشروع سياسي موجه نحو الخارج أيضاً ، يستطيع الفرد المواطن خلالها العيش في كنف مؤسسات تضمن سلامته وتضمن غده) ، إلا أن ما افر في الدستور العراقي يكاد يتفق عليه شريحة واسعة من الباحثين أنه دستور لا يضمن بناء دولة جديدة وفاعلة . وحتى أن كانت هناك عملية لإعادة البناء فإنها تكون في الغالب مسيسـة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطلق للمحاصصة وهي من العوامل التي تعرقل إعادة بناء القدرة الإستراتيجية العراقية .

(٣١) تعتبر السياسات المتخذة في الدولة من أهم الأمور التي تحقق (الوحدة الوطنية) ، فحينمـا يتضـمن دستور الدولة نصوصاً جادة في التأكيد على الوحدة الوطنية والتأكيد على معايير النزاهـة والمسـاواة بـين المواطنين ، ومسألة من يتعرض للوحدة الوطنية بالقول أو الفعل ، وتنفيذ تلك السياسات على أرض الواقـع فإن ذلك يضمن بلا شك أن تتحقق الوحدة الوطنية في البلد . للمزيد عن ذلك ينظر : طلال مشعل ، بحـث عن الوحدة الوطنية ، نشر بتاريخ ٢٠١٦/١/١٧م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://mawdoo3.com

(٣٢) م.د. فاتن محمد رزاق ، أ.م. علاء جبار أحمد ، ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٦ ٢٧) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٤٨٠ .

(٣٣) سارة السهيل ، نازحو العراق بين المعاناة والعودة والاستغلال السياسي ، قناة (رووداو) الإخبارية ، بتاريخ ٢٠١٨/١/١٧م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://www.rudaw.net/arabic/opinion/17012018

(٣٤) سامي الزبيدي ، أسباب ضعف القوات المسلحة وسبل تجاوزها ، صحيفة (الزمان) ، نشرت بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٣م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://www.azzaman.com/index.php/archive/117219

- كذلك ينظر : عصام الياسري ، الإعلام ودوره في الشأن العراقي ؟ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/31364-2015-07-31-10-32-20
- كذلك ينظر : علي عبد الهادي المعموري ، سياسة الأمن الوطني في العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٣٦٧ .

(٣٥) أحد أهم اسباب انهيار القدرة العسكرية العراقية تمثلت في قرار (بول بريمر) الحاكم المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣م والذي قضى بحل الجيش العراقي ، ما ولد فراغاً أمنياً . ـ للمزيد عن ذلك ينظر : محمود أحمدعزت ، بناء القوات المسلحة العراقية : افتراحات عملية ، بناء دولة العراق ، أعمال المؤتمر السنوي لبيت الحكمة ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١٢ ، ص٢٧ . ـ كذلك ينظر : نهايات غير محسومة ، قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وانسحابها ، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم (٩٩) حول الشرق الأوسط ، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦م ، ص١ .

(*) مثل "اكاديمية سيد الكونين" لتخريج القادة ، تقع في شرق العاصمة بغداد ، تم إنشاء الأكاديمية بعد أحداث حزيران عام ٢٠١٤م ، وتبلغ مدة ما توصف ب "الدراسة" شهرين فقط ، ومنح التخرج شارة "القادة" وشهادة توضح دخوله دورة تخصصية في القيادة وخوض المعارك ، وتتبع لمليشيا "سرايا السلام" التابعة لرجل الدين "مقتدى الصدر" ، إذ تقوم بمنح الرتب والشارات لمطلابها ، وهم بالضرورة من قادة المليشيات وعناصرها البارزين ، تم الغاؤها بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦م في اتجاه تقوية مؤسسات الدولة العراقية . ـ للمزيد عن ذلك ينظر : أحمد النعيمي ، أكاديمية خاصة في بغداد لتخريج قادة المليشيات ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alaraby.co

(**) حسب (المادة ٩) (فقرة هـ) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ م ، فرض الجانب الأمريكي قيوداً على أي حكومة عراقية ومنعها من التعاطي مع الأسلحة (النووية ، والكيمياوية ، والبيولوجية) وكل ما يمت لذلك بصلة . وبذلك شلت القدرات العسكرية العراقية في عالم يتسابق حول تلك الأسلحة بما فيها دول الشرق الأوسط . ـ للمزيد عن ذلك ينظر : د. نديم الجابري ، ملاحظات حول الدستور العراقي الدائم ، صحيفة (الصباح الجديد)، نشرت بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٣م .

(٣٦) م.د. حامد عبيد حداد ، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٥٢) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠١٢ ، ص ٥١ ـ ٧٤ .

(٣٧) أحمد جمعة ، فتنة الجنوب العراقي تهدد أمن واستقرار البلاد ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.youm7.com/story/2018/7/15

(٣٨) عامر العمران ، الأزمة الاقتصادية في كوردستان العراق .. إلى أين ؟ ، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، نشرت بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :http://webcache.googleusercontent.com

(٣٩) أحمد غالب محي جعفر ، الهوية الوطنية العراقية : دراسة في اشكالية البناء والإستراتيجية ، اطروحة دكتوراه "غير منشورة" ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣٢٦ .

(٤٠) سها الشيخلي ، تزايد المدارس الأهلية نتاج تدهور الواقع التربـوي الحكـومي ، نشـرت بتـاريخ ٢٠١١/١١/١٨م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=articles&modfile=item&itemid=9708#.W--RotQrJkg

(٤١) عصام الياسري ، الإعلام ودوره في الشأن العراقي ؟ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/31364-2015-07-31-10-32-20

ـ كذلك ينظر : عبد السلام أحمد السامر ، الاعلام والهوية الوطنية في العراق ، ندوة جامعة بغداد : (التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق) ، ١٧ شباط ٢٠١٠ ، ص٨٨ .

(٤٢) عبد الاله البلداوي ، التهديدات والتحديات الخارجية والداخلية للأمن القـومي العراقـي وكيفيـة مواجهتها ، مصدر سبق ذكره .

(٤٣) دينا محسن عبود عبده ، الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنـة "سوريا واليمن"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، نشـر بتـاريخ ٢٠١٦/٧/٢٥م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع:
http://democraticac.de/?p=34554

(٤٤) أبو بكر الدسوقي ، إقليم جديد يتشكل : التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الأوسـط ، مجلـة السياسة الدولية، العدد (١٨٦) ، السنة السابعة والأربعون ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠١١ ، ص٦١ .

(*) ما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م ، وكل ما صدر من الحكومات المتعاقبة ، لهو الدليل القاطع على أن هذه الحكومات هي نتاج وتطبيق عملي لما يسمى العملية السياسية ومنهاجها وتوجهاتها وغاياتها المرسومة من لدن من أوجدها وزرعها ، فلم يأت من هذه العملية السياسية وكل الحكومات الـتي مثلتها وخلال كل الأعوام الماضية أي عمل أو خطوة يمكن أن يعتبرها أو يقبها شعب العراق علـى أنهـا في الاتجاه الصحيح ، أو أن يفسرها أحد أبناء شعب العراق بأنها لخدمة العراق ومصالحه ، بل على العكس تماماً ، فلم يكن من هذه الحكومات إلا التطبيق العملي لأهداف الدول المحتلة للعراق . ـ للمزيد عن ذلك ينظر : د. ياسين الكلبدار الحسيني ، العملية السياسية في العراق .. الباطل الذي يجب إسقاطه ، نشرت بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.grenc.com/print.cfm?artid=29114

(٤٥) منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الإستراتيجي ، كتاب : إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، ٢٠١١ ، ص٣٢ .

- كذلك ينظر : العميد برهان إبراهيم كريم ، الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحـدة الأمريكيـة ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.zamanalwsl.net/news/article/6899

(**) كما حصل في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية ، أو بعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى .

(٤٦) محمد السعيد إدريس ، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٥) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٩١ .

(٤٧) علاء يوسف ، تردد أمريكي في تسليح الجيش العراقي ، تقارير وحوارات ، شبكة الجزيرة الإعلامية ، نشرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٧م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.aljazeera.net

(٤٨) عماد هادي الربيعي ، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١ ٢٠٠٣ ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٢١٨ .

(٤٩) عباس علي محمد ، الأمن والتنمية : دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠ ٢٠٠٧ ، الطبعة الأولى ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢١ ـ ٢٢ . ـ كذلك ينظر : صلاح حسن الشمري ، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق : قراءة في ملامح التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

(٥٠) محمود أحمد عزت ، تداعيات الانثقافية الأمنية على صياغة إستراتيجية للعراق ، ندوة فكرية ، مجلة دراسات سياسية ، العدد (١٥) ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١٠٨ . ـ كذلك ينظر : وليد عبد الجبار العنبكي ، الاطار الإستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي ، المؤتمر السياسي السنوي الأول ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١١٥ .

(*) وليد عبد الجبار العنبكي ، الإطار الإستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٠ .

(**) نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م ، المادة (٩) / (أولا أ) على تشكيل القوات المسلحة العراقية من مكونات الشعب العراقي دون تمييز أو إقصاء ، أما المادة (٩) / (ثانياً) فقد اشارت إلى تنظيم قانون خدمة العلم . نقلاً عن : دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م ، المادة (٩) / (أولا أ) و المادة (٩) / (ثانياً) .

(٥١) هانز فون سبونيك ، ما بعد الحرب وما قبل السلام العراق إلى أين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣١٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٤٠ .

(٥٢) المادة (٩) فقرة (ب) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م .

(٥٣) كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (الرابع والأربعون) ، نيسان ٢٠١٠ ، ص١١ .